الدرس السابع: أهداف المؤسسات المالية الدولية

حقيقة أن المؤسسات المالية الدولية لها أهداف تتوخاها وتسعى لتحقيقها بكل الوسائل المشروعة وربما غير المشروعة، ما هي الأهداف الظاهرة والخفية للمؤسسات المالية الدولية ؟.

والقيام بواجبها لمواجهة المشكلات الاقتصادية والتي ينجر عنها إفرازات اجتماعية كثيرا ما تؤدي بالدول إلى عدم الاستقرار، لأن المال هو عصب الحياة، ولذلك فإن إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي جاء بهدف كما يزعمونه الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي العالمي، كذلك محاولة الحيلولة دون وقوع أزمات اقتصادية أخرى قد تجر العالم إلى حروب داخلية – نزاعات بداخل الدولة بحد ذاتها- أو إقليمية وحتى عالمية، لذلك جاءت هذه المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لحفظ الأمن الاقتصادي العالمي[1] والوقوف في وجه العراقيل المالية والنقدية التي تواجه الدول الأعضاء برسم سياسات اقتصادية كلية وأحيانا جزئية بالنسبة للدول التي تكون في حاجة إلى عم المؤسسات المالية من أجل إحداث التنمية والقضاء على ظاهرة التخلف المركب الذي تعانيه خاصة دول العالم الثالث.

لذلك في هذه الدراسة سوف نتطرق إلى الأهداف التي تريد الوصول إليها هذه المؤسسات المالية الدولية وقد تكون هذه الأهداف ظاهرة بقوة وقد تكون أخرى خفية، حسب طبيعة النظام الرأسمالي المعروف بتعظيمه للربح وتقديسه للمال والملكية التي في كثير من الأحيان قد تؤدي إلى إحداث شرخ وهوة داخل المجتمع المحلي- الدولة في حد ذاتها- ووجود طبقية بين من يملك ومن لا يملك وكذلك هوة وفجوة بين الدول الفقيرة والغنية.

أهداف صندوق النقد الدولي :

يعد أحد ركائز نظام العولمة، ومن المعروف أن إنشاء صندوق النقد الدولي بمناسبة اتفاقية بروتن وودز كان الهدف من إنشائه توفير عون مالي قصير ومتوسط الأجل إلى الدول التي تعاني عجز خارجي

1- محس حم لخض ، لع لمة مق مة في فك قتصا عص للا لة، لفاه : مجم عة لنيل لع بية، 2000، 71.

مؤقت في موازين مدفوعاتها، وكان من بين الأهداف هو ما حددته المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة للصندوق وهي:

1- تحقيق استقرار أسعار الصرف من أجل إحداث استقرار اقتصادي متوازن بتجنب تبادل التخفيضات في أسعار الصرف ما بين الدول، الأمر الذي يعني إمكان تعديل أسعار الصرف الثابتة وفقا لشروط محددة وتحت رقابة دولية، وليس بمطلق حرية كل دولة.

2- إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي وإلغاء القيود على الصرف التي تعيق نمو التجارة العالمية[1].

3- إيجاد مؤسسة دولية ذات حصانة وسيادة وشخصية اعتبارية تعمل على تنمية التعاون النقدي الدولي لتسهيل التحركات والمعاملات المالية الدولية.

4- العمل على زيادة الدخل والحرص على تشغيل أكبر عدد ممكن من الأيادي العاملة من خلال النمو المتوازن في التبادل وذلك لتنشيط العملية الإنتاجية خاصة الدول النامية وما تمثله من ظواهر عدم التوازن في مختلف القطاعات الإنتاجية والمؤسسية لذلك فصندوق النقد الدولي يدعم الدول الأعضاء[2].

5- توسيع نطاق التجارة الدولية والعمل على زيادتها وتنشيطها وتسهيل مجرى النمو للتجارة العالمية فهو آلية وأداة تساعد منظمة التجارة العالمية على توسيع عملياتها وأيديولوجياتها[3].

6- التأكيد على ضرورة وضع موارد صندوق النقد الدولي في متناول الأعضاء في حالة طلبها لتقديمها من أجل التغلب على المشاكل والمصاعب المالية وهذا يعني تعديل موازين المدفوعات للدول الأعضاء وخاصة حالات العجز المؤقت مما يدعم ثقة المتعاملين ومواجهة الإضطرابات في موازين المفدوعات.

7- الحد من القيود على الصرف وتسهيل عمليات التحويل لتحقيق الازدهار التبادلي الدولي وهذا بالتشاور مع الدول الأعضاء وداخل صندوق النقد الدولي[4].

1- ينحسيع ، مرجع سابق، 157.

2- حمكيا صيا، مرجع سابق، 186.

3- عبلمغا عبلحمي، مرجع سابق، 62.

4- حمكيا صيا، مرجع سابق، 187.

ويرمي صندوق النقد الدولي من خلال أهدافه المسطرة إلى إبداء التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بمعالجة الإختلالات الهيكلية وتصحيح مسار السياسات الاقتصادية للدول وهذا ما يسمى بعمليات التكييف الهيكلي[1] بتنسيق السياسات بينهم من خلال المشروطية التي هي في النهاية فلسفة موحدة تهدف للوصول إلى اقتصاد السوق الحر الذي هو غاية المؤسسات المالية عن طريق عمليات الخصخصة وتقليص دور الدولة وفتح المجال أمام حرية التجارة الأمر الذي يكرس إتجاه فكري وأحادي النظرة عن طريق عولمة موجهة لا عولمة مشاركاتية، تطغوا عليها النظرة الرأسمالية الغربية التي لا ترحم عالم الضعفاء.

ويمكن القول أن أهداف صندوق النقد الدولي مرتبطة بالتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية الجديدة، وهذا من خلال التعديلات التي تطرأ على أهدافه فلقد تم تعديل الإتفاقية المنشئة لصندوق النقد الدولي 1945 وقد وافق على ذلك مجلس المحافظين في قراره رقم (23-5) والذي اعتمد بتاريخ 31 ماي 1968، وأصبح هذا التعديل ساري المفعول ابتداء من 28 جويلية 1969 ثم عدلت بموجب قرار رقم (45-3) المعتمد بتاريخ 28 جوان 1990 وأصبح ساري المفعول في 11 نوفمبر 1992، فنلاحظ أن مؤسسة صندوق النقد الدولي تماشى أهدافها مع تطور الأحداث الدولية الاقتصادية والسياسية، وهذا اعتبارا من أن له شخصية اعتبارية وحصانة وهدفه الأساسي تطوير نظام دائم للتعاون الدولي في كافة المجالات النقدية والمالية على حد سواء بين مختلف الدول الأعضاء[2].

ولقد تطورت أهتمامات صندوق النقد الدولي إلى التوجه أكثر نحو جوانب حقوق الإنسان ومحاربة الفقر والفساد والتنمية للدول المتخلفة، وهذا ما يؤكده "سيرجيو باريراليتي" Sergio Perirhleite:" إن حقوق الإنسان واستقرار الاقتصاد الكلي لا يتعارضان على الإطلاق بل بالعكس فإن كليهما يلعبان أدوارا حاسمة للغاية في مكافحة الفقر وإذ يدعم صندوق النقد الدولي مساندة السياسات الاقتصادية السليمة ويشجع الحوار البناء داخل المجتمع المدني فإنه يسهم في تعزيز حقوق الإنسان"[3].

1- عا ل حم حشي ، لعلاقا لاقتصا ية ل لية، لإسكن ية: ل لجامعية لج ي ، 2000، 139.

2- حم ك يا صيا ، م جع سابق ل ك ، 186.

3- سا جي با ي ليتي، حق لإنسا صن لنق ل لي، مجلة لتم يل لتنمية، مجلة فصلية تص ع صن لنق ل لي، شن ، لع يسمب 2001، 44.

ويؤكد "أماريتاسين" في كتابه "التنمية بوصفها حرية"، والحائز على جائزة نوبل للإقتصاد، بضرورة التوسع في الحرية، بوصفها تعريف للتنمية، ويؤكد أنه لا يوجد سجل لبلد ديمقراطي لديه صحافة حرة يدل على أنه عانى المجاعة"، وفي ماي 2001 حددت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تطالب بتحقيق إدماج أفضل لحقوق الإنسان في استراتيجية التنمية ويشمل ستة عناصر أساسية لتحديد مفهوم التنمية الشاملة التي يحتاجها إنسان القرن الحادي والعشرون، المبنية على التكامل لشتى الحقوق وهي:

1- الحماية النشطة للحريات المدنية والسياسية.

2- ميزانيات واستراتيجيات للنمو تساند وتعاون الفقراء.

3- سياسات ترمي إلى كفالة حصول الناس على الغذاء، والتعليم والرعاية الصحية بالقدر الملائم والكافي.

4- تحقيق المشاركة السياسية على نطاق واسع.

5- التوعية البيئية والإجتماعية.

6- بذل جهود متظافرة لمحاربة التمييز المختلف.

وهذا ما أدرجه صندوق النقد الدولي في برنامجه منذ عام 1999 على الدور المحوري لتخفيض عدد الفقراء خاصة في الدول منخفضة الدخل، وهذا بتقديم تسهيلات تخص هذا المجال الداخل في نطاق الاهتمام[1].

أهداف البنك الدولي :

أنشئ بمقتضى اتفاقية "بروتن وودز" في عام 1944 وأولى أهدافه في تلك الفترة الحرب العالمية الثانية هو إعادة بناء ما خربته الحرب ويهدف إلى تمويل مشروعات التنمية بتقديم قروض تدفع إما للحكومات أو الأشخاص الذين يستفيدون من ضمان الحكومات لهذه القروض ويهدف من خلال مجموعته المكونة له – من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الدولي للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الإستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار- إلى منح قروض للبلاد النامية بشروط أكثر ملاءمة من خلال مدة التسديد أو معدل الفائدة وكذلك تمويل المشروعات

1- ساجيبا يليتي، مرجع سابق ذكره، 44 - 45.

الخاصة وتنشيط تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية[1] ومن خلال مهامه الرئيسية في فترة بعد الحرب العالمية الثانية على أنه سوف يقوم بتمويل البنية التحتية للدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، وبعد حوالي مدة (20) عشرين سنة من بعد ذلك، حقق البنك الدولي هدفه الرئيسي، وهو فعلا أن الدول التي خربتها الحرب استعادة عافيتها الاقتصادية خاصة بريطانيا وفرنسا، وكل أوروبا الغربية بحكم تقاسمها المشترك للتوجه الليبرالي والديمقراطي لإحداث التنمية، فإن البنك الدولي ساعدها كثيرا في تخطي الأزمة والركود الاقتصادي وحقق الهدف الأساسي من إنشائه وهو تعمير الدول التي خربتها الحرب العالمية، وتقديم المساعدات للدول النامية وفيما بعد ضمن أهدافه وأغراضه[2]. وفي الحقيقة إن أهداف ابنك الدولي تتماشى وفلسفة الأمم المتحدة في تعايش الأمم والشعوب متعاونين ومتآخين وأهدافه متعددة الأبعاد والمواضيع وهذا حسب كل مؤسسة من مؤسساته الأربع.

1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير هدفه تقديم قروض للدول النامية التي بلغت مراحل متقدمة من النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسب أسعار الفائدة على القروض وفقا للتكلفة التي يتحملها البنك من اقتراضه من سوق المال[3]، يهدف إلى:

أ- تسهيل حصول الدول الأعضاء على الاستثمارات اللازمة لتمويل المشروعات الإنتاجية للدول الأعضاء في البنك الدولي[4].

ب- تشجيع الاستثمارات الخاصة ودعم القطاع الخاص عن طريق المساهمة في القروض أو عن طريق الضمان واجتذاب رؤوس الأموال الإضافية ورجال الأعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي لتدعيم التنمية الشاملة، وكذلك علاج الاختلال الهيكلي في الدول النامية التي خاضت غمار التنمية بمختلف أنماطها خاصة الدول التي تبنت النظام الاشتراكي وبداية سقوط المعسكر الشيوعي وفشل النموذج الاشتراكي، والجزائر من بين هذه الدول التي خضعت لهذا النمط وهذا بالتحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي عن طريق تحرير السوق بانسحاب الدولة التدريجي من التدخل في الحياة

1- ن يه كي يقيه، جهـ لاقتصا ل لي، ت جمة: صلي ب ، لفاه : لنهضة لمص ، 1975، 256.

2- تي ي هايت ، مب يالية لمساء ، ت جمة: مج نصي ، ل بعة لأ لى، ب مكا نش : ب ش ، 1975، 39.

3- محس حم لخض ، لع لمة، ل بعة لأ لى، لفاه : مجم عة لنيل لع بية، 2000، 78.

4- حس نافعة، لأم لمتح في نص ق سة في ت لتن ي ل لي من 1945، لك ي : عال لمع فة، 1995، 228.

الاقتصادية، وأيضا يساهم البنك الدولي للإنشاء والتعمير في تحقيق التبادل التجاري بين الدول والنمو للتجارة الدولية[1].

2- مؤسسة التمويل الدولية والتي أنشأت عام 1956 وهدفها إقراض القطاع الخاص مباشرة دون تدخل ضمان الحكومات، والهدف من إنشاء هذه المؤسسة هو تقويض وحصار النظام الاشتراكي الذي كان في أوج توسعه الذي يدعوا إلى الملكية العامة وسياسة التأميمات خاصة في أمريكا اللاتينية لذلك فتأسيس هذه المؤسسة لتوسيع الأيديولوجية الرأسمالية وتصديرها لكل الدول لمحاولة خلق طبقة برجوازية عالمية تتركز في يدها الثروة والسيطرة عليها وتوجيه العالم وفقا لمصلحة أصحاب هذه الشركات المرتبطة مصالحها مع الدول الغربية والتي تشكل تحالف لها داخل العالم النامي فهي بالدرجة الأولى تخدم مصالح الدول الرأسمالية أكثر من خدمتها مصالح الدولة الوطنية فولاؤها للدولة الأم نادرا ما يحدث فهي تمثل السلب والنهب بالنسبة للدولة الأم، وتخدم بالدرجة الأولى مصالح الهيمنة الرأسمالية المستغلة وأهم أهداف مؤسسة التمويل الدولية هي:

أ- المساهمة في إيجاد فرص لاستثمار رؤوس الأموال الخاصة والأجنبية.

ب- تشجيع الإستثمارات الخاصة الإنتاجية ومشاركة القطاع الخاص في المشروعات الاستثمارية المنتجة.

3- هيئة التنمية الدولية أنشأت 1960 وتخصص في دعم الدول الأكثر فقرا في العالم، ويتم تمويل هذه الهيئة من المساهمات التي تقدم لها من الدول دون شروط صعبة وبفائدة بسيطة ومدة السداد تكون أطول وأهدافها[2] تتمثل في:

أ- إعطاء دفعة للتنمية الاقتصادية في العالم الثالث وخاصة الدول الأكثر فقرا في العالم.

ب- إعطاء قروض لتمويل مشروعات ذات البنية الأساسية من أجل تحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق التنمية للتشغيل أكثر لتحسين ظروف المعيشة بالنسبة للدول الأعضاء في البنك الدولي.

4- الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار وقد أنشأت عام 1988 وأول هدف لها هو تشجيع الاستثمار الخاص وذلك بالحد من الحواجز غير التجارية وهي الأمور التي تعيق عملية الاستثمار الدولي

1- محسن حمد خضير، العلمة الإجتياحية، الطبعة الأولى، لقاهرة: مجموعة النيل العربية، 2001، 104.

2- يوسف حجيم، العلاقات الدولية والنظام الدولي، ترجمة فريد مدغري، الطبعة الأولى، بيروت: لحقيقة، 2000، 80.

ومن هنا فهي بذلك تضمن إذا كانت هناك إضطرابات سياسية في البلاد المستثمر فيها من شأنها تهدم مصالح المستثمرين وخاصة سياسات التأميمات والحروب التي قد تنشب بين الدول والأطراف المتنازعة، وهو عادة ما يحدث في الدول التي لا تعرف الاستقرار وتتحكم فيها أنظمة شمولية وتحدث فيها الإضطرابات السياسية والصراعات على الحكم وهو ما يشكل مستنقع دائم لا يجف وهذا هو الموجود في دول العالم الثالث، فهذه المؤسسة أو الوكالة تحمي المستثمرين من هذه الأخطار، وهدفها كذلك تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتدعيمها[1] وهو ما يشكل أكبر خطر على العالم النامي لأن الذي يملك الأموال هي الشركات المتعددة الجنسيات وما تشكله من خطر على سيادة الدولة الحديثة التي تفقد شيئا فشيئا سيطرتها المحكمة والكاملة على دواليب إدارة الدولة فيصبح دورها مراقب بعد ما كان المباشر في عملية الإنتاج والإدارة الشاملة تصبح عبارة عن عضو فقط في العملية السياسية غير قادرة على اتخاذ القرارات بشكل مستقل ولا يسمح لها بذلك خاصة مع استفحال مفهوم الحكمانية التي تتطلب ثلاث عناصر لتحقيق المشاركة الكاملة وهي القطاع الخاص، الحكومة، المجتمع المدني لتشكيل الحكم الرشيد، فتصبح بذلك الدولة عضو من الأعضاء فقط.

وتأسيس الوكالة الدولية للإستثمار بعد 1988 ساهم أكثر في إنهيار المعسكر الإشتراكي لأن هذه الوكالة تدعم الاستثمارات العابرة للقومية والاستثمار الخاص الذي في النهاية يخدم مصالح الأمبريالية العالمية، وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت تمثل الحكومات الخفية بالنسبة لتحديد سياسات العمل الاقتصادي[2].

ومن الملاحظ أن المؤسسات المالية الدولية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تواكب التحولات في أهدافها من فترة إلى أخرى حسب التوجهات العالمية الكبرى ومصالح القوى العظمى، وهذا بدءا من الحرب العالمية الثانية ونتائجها إلى بداية الصراع بين الكتلة الشرقية والغربية وشكل ما يسمى بالحرب الباردة مرورا إلى التعايش السلمي في الثمانينات والتسعينات حتى انهيار المعسكر الشيوعي بداية التسعينات، وظهور التحولات الجديدة، وظهور مفهوم السوق الحرة ومفاهيم العولمة وما تحويه من مضامين سياسية واقتصادية واجتماعية وحضارية ومحاولة بسط نموذج سيطرتها على العالم بما تملكه من

1- عبد المجيد لمرسي، النظام الاقتصادي العالمي الجديد في فاقه المستقبلية بعد 11 سبتمبر، الطبعة الأولى، لفاهة : مجموعة النيل، 2003، 96.

2- ضياء مجيد الموسوي، الحداثة الهيمنة الاقتصادية مع قاعدة التنمية، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، 55.

قوة تكنولوجية واقتصادية وكل هذه التداعيات جعلت هناك حركية داخل المؤسسات المالية الدولية لمحاولة التماشي والتطورات الحاصلة سياسيا واقتصاديا، فخلال فترة الخمسينات والستينات كانت أولوية هذه المؤسسات المالية الدولية إعمار ما خربته الحرب العالمية الثانية واستفادت منها أوربا الرأسمالية، وبعدها بدأت تهتم أكثر بالقروض والمساعدات الموجهة للدول النامية خاصة التي تتعاظم فيها مصالح الدول الرأسمالية والموالية للمعسكر الرأسمالي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة فترة السبعينات التي عرفت أوج ما وصلت إليه الحرب الباردة[1].

ولقد تطورت أهداف المؤسسات المالية الدولية من إعادة الإعمار إلى التنمية الاقتصادية إلى محاولة فرض مصوغات جديدة تنادي بحقوق الإنسان، ومحاربة الفقر، وحماية البيئة، والرشادة السياسية من أجل منح القروض للدول المتخلفة، كأهداف بعيدة المدى من أجل تنميط الثقافة العالمية على شكل واحد.

وهنا تظهر الأهداف الخفية للمؤسسات المالية الدولية وهذا في عدم منحها القروض والمساعدات بالنسبة للدول التي تخالف هذا التوجه، وهنا نكتشف الرهانات السلطوية لهذه المؤسسات محاولة بذلك التدخل في سيادة الدول ولعب دور سياسي بالإضافة إلى الدور الاقتصادي والمالي لتشكيل التوجه العالمي وفقا للنظرة الليبرالية الجديدة، وتبقى بعض الأهداف الخفية التي تعمل المؤسسات المالية الدولية على تحقيقها من أجل إرساء حكم عالمي[2] يسير وفقا لأحادية الطرف من حيث الدولة الموجهة عالميا وهي الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الغنية التي تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى اعتماد فلسفة اقتصاد السوق الحر الذي لا يخضع إلا للقانون الطبيعي قانون الغاب وفيه القوي يأكل الضعيف والقوي يزداد قوة والضعيف يزداد ضعفا.

كذلك أن القروض والمساعدات المالية تذهب مباشرة في الدول النامية إلى النخبة الحاكمة والمشروعات التي تدر الأرباح وتعود عليها بالفائدة دون التركيز على المصلحة الوطنية وحتى إن كانت نزيهة فإن عدم توفر رأس المال المصرفي الذي يؤطر هذه المشاريع والإنجازات يؤدي حتما إلى الفشل، مثال ذلك مشروع التصنيع في الجزائر، والذي فشل لعدم ملاءمة البيئة الاجتماعية والثقافية لمثل تلك

1- مس غنية، م جع سابـ ل ك ، 21.

2- محن ب ق ، حق لإنسا لمشا كة لسياسية، محاض لقي على لبة ماجستي عل سياسية، كلية لعل لسياسية لإعلا ، لسنة لثانية، ف لتن ي لسياسي لإ ، 2005، 16.

الإنجازات، كذلك فإن المؤسسات المالية الدولية تمول المشاريع المربحة التي تخدم الدول الصناعية وتخدم اقتصاديات دول المراكز الكبرى، مثل تمويل إنجاز الطرق الكبرى، الصناعة، التعدين، استكشاف النفط والغاز، الإسكان، الزراعة بناء السدود، فكلها أعمال تشكل المادة الأولية للصناعة الغربية، فتمويل بناء الطرق الكبرى يحرك ويسهل تنقل البضائع فهو يخدم التجارة الخارجية للدول الصناعية، وتمويل المناجم في الدول النامية الغنية بالثروات المعدنية مثل الحديد والنحاس، فهو يحرك المصانع في الدول المركز وكذلك تمويل استكشاف الغاز والنفط يشغل محركات المصانع والمواصلات في الدول الرأسمالية فهو القلب النابض للإقتصاد، فتوقف الموقد والغاز داخل البيوت في شمال أمريكا وبريطانيا في شهر جانفي يحول عواصم بأكملها إلى جماد، وكذلك ما يقال عن تمويل السدود في بعض الدول النامية لتمويل الدول الرأسمالية بالمنتجات الزراعية البن، الكاكاو، الموز...، فجل القروض والمساعدات تحمل في داخلها أهداف خفية، فهي غير محايدة رغم إدعائها أحيانا بأنها تخدم التوجه الإنساني، ولكن في حقيقة الأمر فهي تخدم الرجل الأبيض بالدرجة الأولى والذي ينتمي إلى الطبقات الغنية إجتماعيا هذا في الدول المتقدمة ذاتها خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ما يحصل مع الهنود، الزنوج من التمييز العنصري والتحيز.

وهو الحال نفسه في الدول النامية فالمشاريع لابد أن تخدم الطبقات الحاكمة المتراتبة سلطويا من الأعلى إلى الأسفل، فحتى القروض والمساعدات الموجهة للفقراء على حد تعبير البنك الدولي تذهب تلك المشاريع إلى المقاولين الكبار والسماسرة ولا يصل منها شيئا إلى الفقراء رغم الإدعاءات بأنها موجهة لصالح الفقراء وهنا يدخل فيها الولاءات للفئة الحاكمة من الناحية السياسية والرشوة من الناحية الاقتصادية والمحسوبية والجهوية من الناحية الاجتماعية لذلك فإن تلك المشاريع لتمويل الفقراء تصرف بطريقة أوبأخرى ولا تصل إلى الفقراء ويزداد الفقير فقرا والغني غنا[1].

وهكذا يصبح مفهوم الإهتمام بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية بالفقراء لا يصل إليهم بشكل يقلل من معاناتهم وحرمانهم وإنما يزيد من تعميق الفقر وخلق هوة بين الدول الغنية والفقيرة وهوة أخرى بين فقراء وأغنياء الطبقات الحاكمة في الدول النامية وتركيز الملكية في يد فئة قليلة تتحكم في الاقتصادات الدول النامية ومن ثمة تركيز الثروة في يد فئة قليلة، لذلك فإن حديث المؤسسات المالية

1- تشيل بيبيا ، لينن لي سة نقية، ترجمة: حمد ف ، تقي : م كي، لبعة لأ لى، لقاهة : سينا للنش ،1994، 329 - 376.

الدولية على أن أهدافها في تحقيق التنمية الشاملة وتمويل المشاريع المنتجة في الدول النامية لم يتحقق بالشكل اللازم والمحايد، ولم يتمكن صندوق النقد الدولي من مساعدة كل الأعضاء بشكل عادل بين الدول النامية فهناك تحيز لطرف على حساب طرف آخر، وحتى وإن قدم بعض القروض والمساعدات لمواجهة مشاكل مؤقتة في موازين مدفوعاتها عن طريق تقديم إئتمانات ذات أجال تتراوح بين القصير والمتوسط فإنها غير كافية، وشروطها قاسية كذلك من خلال تشجيعه لاستقرار أسعار الصرف وانتظام علاقاتها فيما بين البلدان الأعضاء فهو أيضا يدعم عملات بعض الدول لكن يحطم قدرات بعض العملات ومن ثمة قوة اقتصادات بعض الدول من خلال تدعيم قوة الدولار.

كذلك فإن البنك الدولي في تشجيعه للتنمية الاقتصادية في البلدان الفقيرة في العالم زاد من تعميق التبعية بالنسبة لعلاقة المحيط بالمركز وحتى داخل الدول الفقيرة هو كبيرة بين الطبقات الغنية الحاكمة والمحكومة، كذلك فإن تشجيعه للقطاع الخاص بالاستثمار الأجنبي[1] فيه خطورة كبيرة على حساب سيادة الدولة الوطنية ومستقبلها ومن ثمة فهو تهديد بالنسبة لاستقرار الدول النامية التي تعاني من عدم الاستقرار وهذا يزيد أكثر في سيطرة الملكية الخاصة على الملكية العامة.

على الرغم من أن أهداف المؤسسات المالية الدولية واضحة إلا أن تطبيقها فيه تحريف من خلال النتائج المحصل عليها بالنسبة للسياسات الاقتصادية في الدول النامية ونتائجها الوخيمة على كل الدول النامية، لذلك فإن للمؤسسات المالية الدولية دورا في توجيه الاستقرار المالي الدولي ولو نسبيا وتحافظ على الأقل على التوازنات الكبرى العالمية على الرغم من أنها ليست في صالح الدول النامية وهذا حسب المدير العام لصندوق النقد الدولي "هورست كوهلر" ومدير البنك الدولي "جيمس ولفسون" في أن صندوق النقد الدولي يهتم بدعم الإستقرار المالي الدولي، واستقرار الاقتصاد الكلي والنمو للدول الأعضاء، بينما يركز البنك الدولي على مساعدة الدول الأعضاء في تخفيض أعداد الفقراء وخاصة من خلال التركيز على الأبعاد الهيكلية والمؤسسية والاجتماعية للتنمية" ورغم بعض

1- ب ،مص فى كامل، لمخل لى لعلا لسياسية لاقتصا ية لاست تيجية، لقاه : لمكت لع بي للمعا ، 2003، 605.

الاختلافات إلا أن دورهما هو واحد من خلال رفع قدرات الدول الأعضاء في دفع الجهود للبناء الشامل الاقتصادي والتنموي وهذا أكبر تحد، ويمكن حصر ذلك من خلال[1]:

1- وأول هذه الأدوار أن المؤسسات المالية توفر التمويل وهو يتمثل عادة في القروض وبعض المنح لمساعدة سلطات البلد على تحقيق الأهداف المتفق عليها بالتشاور مع السلطات ويدعم التمويل إستثمارات محددة في البنية الأساسية وقد يكون برنامج مخصص لقطاع محدد أو برنامج للتكيف يشمل الاقتصاد برمته.

2- تشجع المؤسسات المالية الدولية على وضع ونشر وإنتهاج المعايير والقوانين المتعارف عليها دوليا، المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والمالية، وهذا الإجراء يطور المؤسسات المحلية ومساعدة البلدان على الاندماج في الاقتصاد العالمي لتحقيق وتشجيع التنمية المستديمة.

3- هناك تعاون بين المؤسسات المالية الدولية مع مختلف الهيئات ومؤسسات التدريب والبحوث الإقليمية مثل:" مؤسسة بناء القدرات الإفريقية"، "اتحاد البحوث الاقتصادية الإفريقية" لتسهيل نقل المعرفة وتدعيم البحوث الاقتصادية.

4- تدعيم جهود السلطات الوطنية في تصميم سياسات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية وإجتماعية معينة بالتشاور مع الحكومات والقطاع الخاص في الدول النامية.

5- توفر المؤسسات المالية التدريب في إطار مشروع معين يقام بتنفيذه من طرف الدولة التي تزيد الاستفادة ويمكن أن يتم من خلال مناهج دراسية أو ورشات عمل، أو حلقات دراسية تعقدها مؤسسات التدريب التابعة لمؤسسات التمويل الدولية، ويمكن للمؤسسات المالية الدولية أن تلعب دورا بارزا في تحقيق هذه الأدوار لكن يبقى دور الدول هو أكبر دور لتحقيق الغايات والأهداف المرجوة.

وكذلك هناك تعاون بين البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الإختلالات الهيكلية حيث أدخل صندوق النقد الدولي على عملياته في محيط السياسة الاقتصادية عمليات التكيف الهيكلي لتصحيح مسار السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل ولذلك زاد اهتمامه منذ بداية الثمانينات بتقديم قروض تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي، وهي مخصصة للدول الأقل دخلا، وهذا يشكل تداخل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي يقوم على الإشراف والمراقبة للنظام النقدي الدولي عموما

1- صالح . نص لي، بينا لق في ف يقيا لم سسا لمالية ل لية، مجلة لتم يل لتنمية، يص ها صند لنق ل لي، شن ، يسمبر 2000، 35.

ويركز كذلك صندوق النقد الدولي على معالجته للسياسة الاقتصادية الكلية على فترات قصيرة المدى وأحيانا متوسطة بينما البنك الدولي يمول على ففترات طويلة الأجل قد تصل إلى خمسة عشر سنة (15) وكذلك إبداء التشاور مع الدول في الأمور المالية والنقدية لكل من الصندوق والبنك[1].

وقد لاقت المؤسسات المالية الدولية فيما يخص دورها المهم على مستوى الاستقرار الاقتصادي العالمي العديد من الانتقادات الحادة وأحيانا المشينة من جهة لدور هذه المؤسسات وحتى التشكيك أحيانا في الأدوار التي تقوم بها من خلال سيطرت الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية حيث يسيطر الاتحاد الأوروبي على 25% من المساهمة في هذه المؤسسات المالية الدولية والولايات المتحدة 20% من المساهمة في رأس مال المؤسستين فالسيطرة واضحة لصالح هذه المراكز الكبرى على دور وضع سياسات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لامتلاكهم أكبر حصة وحق النقض فالدول الرأسمالية الغنية هي صانعة سياسات المؤسسات المالية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية فهي تعرقل ذهاب القروض والمساعدات للدول الأكثر احتياجا لها، وتوظيف هذه السياسة للضغط عليها، وتتحكم بطرق سداد الدين، ومقدار الفائدة عليها، وشروط الإقراض لتبرير التدخل في السياسات الداخلية للدول وهذا يشكك في نسبة المصداقية لهذه المؤسسات المالية الدولية[2]، " فدائما كانت هناك قوى كبرى يقع على عاتقها ضمان الأمن والاستقرار لمصلحة الجميع ونحن هذه القوة الآن ولا نستطيع التهرب من مسؤوليتنا" "مورفي" وكيل وزارة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس "رونالد ريغن" إذ من يدعو إلى مواجهة قوة الإمبراطورية الأمريكية عليه أن ينظر إلى إمكانية وقوة هذا الجبروت العالمي، وأن لا يجازف في الخوض بمحاربتها، واستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة الاقتصادية تتمثل في:

1- إمتلاكها لسلاح الدولار وتوظيفه لخدمة المصالح والاقتصاد الأمريكي.

2- السيطرة على منابع الطاقة في العالم لضمان العجز المقدر بـ (16) مليون برميل يوميا فهي لا تنتج إلا (4) أربع مليون برميل يوميا وتستهلك (20) مليون برميل يوميا، ومحاولة التحكم في سعر النفط وهذا باحتلال العراق.

1- عبد الله عبد الحليم، مرجع سابق ذكره، 63.

2- سعاد خير، العولمة وحق تقرير المصير في ظل العولمة الإنسانية، الطبعة الأولى، بيروت: لكنوز الأدبية، 2000، 51 - 52.

3- السيطرة والهيمنة على المنظمات المالية الدولية من خلال السيطرة على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتحكم في سياستها، فهذه المؤسسات في خدمة الدول الرأسمالية الغنية، وهذا بربط المعونات والمساعدات باحترام حقوق الإنسان فهي تأثر على الاستثمارات على حد قولها لذلك فلابد من تصحيحات وإصلاحات عميقة في هذه الدول التي تريد قروض ومساعدات، فمثلا دولة (مينامار، زيمبابوي) في 1999 تم توقيف عضوية مينامار في يوم 07 جوان 2003 تم تعليق عضوية زيمبابوي في صندوق النقد الدولي وذلك لعدم تسديد أقساط الديون المستحقة عليها، ويأتي هذا القرار على مرور يوم واحد على انتقاد أمريكا لمحاكمة زعيم المعارضة في زيمبابوي، وأكثر من ذلك فإن مديونية الولايات المتحدة بلغت في عام 2003م، 450 مليار دولار عجز الميزان التجاري بـ 457 مليار دولار[1].

وهكذا يتضح أن أهداف المؤسسات المالية الدولية تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي العالمي وتمويل التنمية في الدول الأعضاء، وتحقيق مبدأ التعاون النقدي والمالي بين الدول في إطار القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لكن وجود قوى مسيطرة على سياسات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي حرف من دورهما الذي يحقق التعاون والتنمية لكل الدول الأعضاء، وأصبح دورهما غامضا ينتابه التحيز والتوجه نحو خدمة المصالح الرأسمالية العالمية والنخبة العالمية وما تمثله مصالح الشركات المتخطية القوميات كوسائل وآليات لاستغلال دول العالم الثالث أرضية للإستغلال والنهب لصالح الرأسمالية العالمية ودول المراكز والمتعاونين ودول المحيط مع الرأسمالية الجديدة التي عولمة العالم نحو توجه أحادي وثقافة موحدة وهو ما سوف يشكل صراعات محتدمة بين الثقافات الحضارات خاصة في ظل وجود ثقافات قوية عازلة تقف عاجزا أمام غطرسة الثقافة الأحادية، وهو ما يشكله العالم الإسلامي من قوة بشرية واقتصادية وحضارية كافية لمواجهة تحديات العولمة وآلياتها الثلاث المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة التي تشكل في النهاية إرادة القطبية الأحادية، ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الرأسمالية الغربية والدول الغنية الأخرى.

فالمؤسسات المالية تهدف إلى عولمة العالم فهي تمثل ركائز العولمة ومن يتحكم فيها الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه محكوم على دول العالم الثالث والعالم العربي والإسلامي الذي تنتمي إليه إلى المقاومة بكل الطرق التي تسمح لمواجهة هذه التحديات، وهذا بتشكيل تكتل تعاون اقتصادي ومالي وسياسي،

---

1 - ضيا مجيد لمسـ ، مرجع سابق لكـ، 79 - 87.

وتنسيق المواقف الاقتصادية في عالم التكتل والتجارة الحرة، ضد إرادة الأقوياء الظالمين وانتهاكهم لكل حقوق الإنسان وأول حق هو الحق في التنمية والتقدم واستعمالهم واستغلالهم لكل المنظمات العالمية والوسائل غير المشروعة لإحكام السيطرة على العالم المتخلف ومن ورائه العالم العربي والجزائر بلد من هذه البلدان التي كبلت بالقيود والشروط القاسية التي أعاقت التنمية.